

## الهيمنة الأمريكية من منظور مولاي هشام

لقد أصبحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد السياسي الدولي معطى مؤكداً، بل إنها ستستمر، على الأرجح، في لعب دور مهم في الشرق الأوسط في المستقبل القريب. كما لا يمكن إلا أن نشيد وبحرارة بدعوة الأمريكيين لدمقرطة الدول العربية، شريطة أن تفهم هذه الدعوة كخطوة نحو إقامة أنظمة ديمقراطية ونظام دستوري هو من اختيار القوى السياسية الداخلية في كل بلد على حدة، وتولي هذه القوى نفسها مهمة تنفيذه. بالمقابل، لا يمكن أن نسمح بقيام سياسة للتدجين تقوم في إطارها الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرارات التي تهم القضايا الإقليمية الأكثر حساسية، فيما تكتفي دولنا بالاهتمام بالقضايا الداخلية كالتنمية والديمقراطية. ورغم اعترافنا بأهمية التأثير الأمريكي، فإننا نرغب في أن يتم الاعتراف أيضاً بمبدأ التنسيق مع القوى الاجتماعية لشعوبنا، وبكون رفاهية شعوبنا هي امتداد في نهاية المطاف لحريتهم في تحديد مصيرهم بأنفسهم عبر التوافقات والآليات الديمقراطية. لكن، ورغم الانسجام الحاصل بين الأفكار بخصوص إقرار الديمقراطية، فإنه علينا أن نستحضر أن المدافعين عن وجهتي النظر هاتين لا يمتلكون نفس الفهم للديمقراطية. فالديمقراطية داخل الدول العربية تعني، بالنسبة لواشنطن، ضمان شرعية ظاهرية أو شرعية الواجهة. وهكذا فالولاية الانتخابية التي يتم الفوز بها في سياق دستوري معين لن تكون نهايتها سوى ضمان نجاح الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كالتجانس الإيديولوجي (أي الحكم الشخصي الرجعي)، والاستعداد للقبول بالوجود الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة (مع ما يرافق ذلك من إحداث قواعد عسكرية، وإبرام صفقات التسلح، والقيام بالتدريبات العسكرية أو المناورات العسكرية المشتركة، والارتباطات المرتبة مع إسرائيل)، وتبني سياسة "مسؤولة" فيما يتعلق بتحديد سعر النفط (أو بمعنى آخر، اعتماد سياسة موجهة من قبل الأولويات النابعة من الاقتصاديات المهيمنة، التي ترغب في الحصول على النفط بأسعار منخفضة).

بالمقابل، لا يمكن أن تختزل الديمقراطية، بالنسبة للحركات السوسيو-اقتصادية والمدنية في العالم العربي، في البعد الدستوري وحده، رغم استنادها إلى هذا الأخير. و لكن يمكن أن نترجم إلى نتائج ملموسة ومحسوسة، مثل المشاركة المواطنة، ومساءلة الحكام وإقرار تنمية تحت قيادة الدولة.

من مداخلة مولاي هشام في ندوة نظمها المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية يومي 30 و 31 ماي 2005 حول "الديمقراطية في العالم الإسلامي".